الفصل السابع
اختيار استراتيجية التحقق من الفرضيات

خطة الفصل

مقدمة

1. طبيعة ودور استراتيجية التحقق من الفرضيات

2. أنواع استراتيجيات التحقق من الفرضيات

1.2 استراتيجية البحث و التطوير
2.2 استراتيجية المحاكاة
3.2 استراتيجية البحث التجريبي
4.2 استراتيجية البحث التجريبي العفوي أو شبه التحقق التجريبي
5.2 المسح الكمي (أو الارتباطي)
6.2 دراسة الحالة

3.البحث ألارتباطي أو البحث بدراسة الحالة: ماذا نختار؟

1.3 طبيعة البيانات
2.3 طبيعة الفرضية
3.3 طبيعة المتغير التابع
4.3 طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة

4. صلاحية الإثبات

1.4 صلاحية الإثبات الداخلية
2.4 صلاحية الإثبات الخارجية

5. مثال توضيحي

.

الأهداف التعليمية للفصل

1. معرفة أهمية ودور الاطار العملي في عملية البحث العلمي
2. التعرف على الاستراتيجية التي لها علاقة بمشروع البحث
3. معرفة معايير اختيار استراتيجية التحقق من الفرضيات
4. التحكم جيدا في تقنيات صلاحية الاختبار

قاموس المصطلحات

المصطلحات باللغة العربية	المصطلحات باللغة الفرنسية	المصطلحات باللغة الإنجليزية
استراتيجية	Stratégie	Strategy
استراتيجية البحث التجريبي	Stratégie de recherche expérimentale	Experimental research strategy
استراتيجية البحث و التطوير	Stratégie de recherche et de développement	Research and development strategy
استراتيجية المحاكاة	Stratégie de simulation	Simulation strategy
استراتيجية المسح الكمي (أو الارتباطي)	Stratégie d'enquête quantitative (ou associative)	Quantitative (or associative) survey strategy
استراتيجية بحث تجريبي عفوي	Stratégie de recherche expérimentale spontanée	Strategy of spontaneous experimental research
استراتيجية دراسة حالة	Stratégie d'étude de cas	Case study strategy
بحث الارتباطي	Recherche associative	Associative research
بحث بدراسة الحالة	Étude de cas	Case study
تحقق	Vérification	Verification
تحقق شبه التجريبي	Vérification quasi-expérimental	Quasi-experimental verification
تحليل الكمي	Analyse quantitative	Quantitative analysis
جمع المعطيات	Collecte de données	Data gathering
دراسة حالة	Étude de cas	Case study
صلاحية الإثبات	Validité de la preuve	Validity of the evidence
صلاحية الإثبات الخارجية	Validité de la preuve externe	Validity of external evidence
صلاحية الإثبات الداخلية	Validité de la preuve interne	Validity of the internal evidence
طبيعة البيانات	Nature des données	Nature of data
طبيعة الفرضية	Nature de l'hypothèse	Nature of the hypothesis
طبيعة المتغير التابع	Nature de la variable dépendante	Nature of the dependent variable
طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة	Nature et nombre de variables indépendantes	Nature and number of independent variables
عينة كبيرة	Grand échantillon	Large sample
نوع البيانات	Type de données	Data type

مقدمة

من النادر جدا أن بناء الإطار العملي للبحث يؤدي مباشرة إلى جمع المعطيات، إذ يجب أن يختار الباحث أولا استراتيجية التحقق من الفرضيات؛ إنها خطوة بدأت تأخذ مساحة أكبر في عملية البحث هنا يجب على الباحث توفير حدا معتبرا من الدقة في علاج هذه المرحلة من مراحل مشروع البحث، و لهذا يجب علينا مع ذلك معرفة أساسيات هذا الموضوع.

في اعداد و ترجمة هذا الفصل، تم الاعتماد على المراجع التالية:

Amroune (2014)
Contandriopoulos et al. (1990)
Gauthier (1997)
Mace et Pétry (2000)
Mucchielli (1996)
Yin (1989)

1. طبيعة ودور استراتيجية التحقق من الفرضيات

في العلوم العسكرية، عادة ما يتم التمييز تمييزا واضحا بين الاستراتيجية والتكتيك؛ تشير الاستراتيجية بصفة عامة إلى ما يجب أن تؤديه القيادة العامة من اختيار لميدان المعركة أين يتم قيادة الهجوم و من عدد الجبهات التي يجب فتحها أو حتى من حيث الإحاطة التامة بالخصم؛ التكتيك هو نطاق أضيق بالنسبة للاستراتيجية وهو يتعلق بشأن اتخاذ قرار المناورة ونوع الوسائل المستخدمة لكسب معركة معينة.

مثال:

في السياسة، تتضمن الاستراتيجية المبادئ التوجيهية العامة التي تفضلها الحكومة، في حين تشير التكتيكية إلى وسائل دقيقة تستخدم لتحقيق الأهداف العامة؛ انها قليلا نفس الشيء من حيث البحث العلمي.
نهاية المثال.

استراتيجية التحقق من الفرضيات هو خيار واسع حول كيفية استعمال الموارد اللازمة لتنفيذ أكثر فعالية للإطار العملي، وذلك من أجل الحصول على أفضل إجابة لسؤال البحث؛ في هذا الخيار يجب على الباحث أن يحدد عدد الحالات التي يستخدمها ونوع البحث الذي يتعين القيام به لضمان تحقق أكثر شمولا للفرضية.

اختيار استراتيجية التحقق من الفرضية هو خطوة أساسية في اعداد البحوث لأن القرار سيؤدي إلى تحديد طبيعة الملاحظة للظاهرة العلمية المراد دراستها و نوع البيانات و المعلومات المراد جمعها و معالجتها.

2. أنواع استراتيجيات التحقق من الفرضيات

انه لا يوجد تصنيف موحد مشترك لجميع فقهاء علم المنهجية لتصنيف استراتيجيات التحقق من فرضيات البحث، لكن يكاد أن يجتمعوا على ستة أنواع.

1. استراتيجية البحث و التطوير
2. استراتيجية المحاكاة
3. استراتيجية البحث التجريبي
4. استراتيجية البحث التجريبي العفوي أو شبه التحقق التجريبي
5. استراتيجية المسح الكمي (أو الارتباطي)
6. استراتيجية دراسة الحالة

1.2 استراتيجية البحث و التطوير

تهدف استراتيجية البحث و التطوير إلى تحسين تدخلات محددة في الوسط العلمي المشاهد.

مثال:
تنطبق هذه الاستراتيجية على نوع من الأسئلة البحثية (كيفية تحسين الكشف عن بعض الظواهر أو الأمراض)

(على سبيل المثال العنف المنزلي أو الإيدز أو كيفية زيادة مساهمة الرأي العام في إعداد القرارات السياسية.
نهاية المثال.

2.2 استراتيجية المحاكاة

تهدف استراتيجية المحاكاة إلى محاكاة سلوك نظام ما من خلال العمل على متغيرات النموذج النظري للبحث الذي بني لتمثيل هذا النظام البحثي.

المحاكاة يمكن استخدامها للتحقق من افتراضات معينة من السلوك الجماعي.

مثال:

على سبيل المثال، على افتراض أن سلوك **تاك-او-تاك** هو استراتيجية الفوز في لعبة معضلة السجين ؛ ومع ذلك، استراتيجية المحاكاة لديها متطلبات خاصة التي لا تتوافق بشكل عام لشروط البحث العلمي في العلوم الإنسانية.
نهاية المثال.

3.2 استراتيجية البحث التجريبي

ذلك هو نوع استراتيجية البحث الذي يتقن فيه الباحث على حد سواء المتغير المستقل والمتغير التابع؛ يدير التجربة العلمية كلية بكل متغيراتها؛ وهذا يعني انه يمكن التعامل مع عوامل التجربة لتحديد الآثار المحتملة على كائن ما أو موضوع البحث.

مثال:

هكذا، يمكن لعلماء الأحياء التعامل بأكثر سهولة مع أي منتج وذلك تحت الشروط التي تحدد التحقق من الفرضية.
نهاية المثال.

بسبب متطلباته الخاصة، نادرا ما تستخدم هذه الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية، إلا عندما تكون الفرص مناسبة، للعلم في هذا المجال هذه الاستراتيجية متواجدة أكثر في علم النفس التجريبي.

4.2 استراتيجية البحث التجريبي العفوي أو شبه التحقق التجريبي

هنا الباحث يتحكم في المتغير المستقل لكن لا يتحكم في المتغير التابع.

مثال:

في بحث يدرس أثر المراقبة الميكانيكية على نسبة الحوادث المميتة في الطرقات.

نستطيع ان نباشر البحث بعينات عشوائية و عزل وحدات الدراسة (الاشخاص) إلى مجموعتين (المجموعة التجريبية و مجموعة المراقبة).

استراتيجية التحقق تتناول ملاحظة نسبة الحوادث في المجموعتين لتقصي إن كانت المجموعة التجريبية (الفوج الذي خضع للمراقبة الميكانيكية) أقل حوادث من المجموعة الأخرى العشوائية.
نهاية المثال.

5.2 المسح الكمي (أو الارتباطي)

يستخدم على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، وهو يشابه التحقق التجريبي العفوي أو شبه التحقق التجريبي.

الباحث لا يسيطر على المتغير التابع أو المتغير المستقل في معنى التحقق التجريب؛ لكنه يمكن أن يعالج ببراعة المتغير المستقل، على الأقل فكريا.

المثال:

على سبيل المثال، هل نلاحظ انخفاض في معدلات الوفيات بعد إدخال التفتيش الميكانيكي، اختبار قبل وبعد؟

بدلا من ذلك، هل نلاحظ الوفيات أقل في الولايات التي تجري عملية التفتيش الميكانيكي على غرار غيرها من الولايات؟ (اختبار المقارنة).

نهاية المثال.

لاحظ أن الاستراتيجيات الثلاث (التجريبية وشبه التجريبية و المسح الكمي) تصلح للتحليل الكمي لعدد كبير من البيانات أو لعينة كبيرة.

6.2 دراسة الحالة

دراسة الحالة هي استراتيجية التحقق من الفرضيات المستخدمة على نطاق واسع في العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والإدارة؛ كما في المسح، يمكن للباحث التلاعب بالمتغيرات التي ينطوي عليها موضوع البحث، ولكن يتم التحقق فقط من العلاقات المتبادلة الممكنة بين هذه المتغيرات.

دراسة الحالة هي استراتيجية البحوث التجريبية التي تسمح لدراسة الظواهر المعاصرة في الواقع أو دراسة الحدود بين هذه الظواهر التي ليست واضحة دائما، وعادة ما تستخدم مصادر متعددة أو حالات متعددة.

نتائج دراسة الحالة لا تعمم بسهولة، ولكن تفضل تحليل للظاهرة التي يجرى دراستها بعمق، دراسة الحالة لا تعمم خلافا لنتائج المسح، هي عادة، مما تشجع على استخدام ملاحظة الوثائق لجمع المعلومات.

خطوة حاسمة في التحقق عن طريق دراسة الحالة هي تحديد عدد وطبيعة الحالات المراد دراستها. تستخدم دراسة الحالة الواحدة لوصف الظاهرة بعمق حتى تحقق درجة من معقولية التفسيرات النظرية لهذه الظاهرة. وصف حالة واحدة لظاهرة علمية ما، ليست دائما كافية لتحقيق الهدف من الدراسة، ومن ثم ينبغي أن نناشد المقارنة بين حالات متعددة.

الباحث ينبغي له أيضا أن يبرر سبب اختياره لدراسة بعض الحالات دون غيرها، اختيار طبيعة دراسة الحالة يتم بناء على معايير منهجية معقدة؛ كما تعتمد هذه الخيارات بشكل كبير على الحس السليم وتوفر معلومات مفيدة لعلاج إشكالية الدراسة. لا ينبغي لنا إنشاء تسلسل هرمي لترتيب استراتيجيات التحقق: لا استراتيجية هي في حد ذاتها أفضل أو أسوأ من الأخرى، و هذا من وجهة نظر البحث والمعرفة العلمية، كل واحدة يمكن استخدامها لتحاليل استكشافية، وصفية أو تفسيرية، بنفس الطريقة كذلك يمكن استخدامها لدراسات وصفية أو دراسات مقارنة.

في الواقع طبيعة الموضوع الذي تم اختياره والطريقة التي صيغت بها مشكلة البحث هي التي ستحدد استراتيجية التحقق الأنسب في كل حالة. استراتيجية تحقق معينة يمكن أن توفر نتائج بحث ممتازة في حالة، بيد أنها تكون تماما غير فعالة و حتى ليست ذات صلة في حالة أخرى. يجب الاخذ في الحسبان أنه ليست الاستراتيجية أو التكتيك هو من يحدد مشكلة البحث، وإنما المشكلة هي من تحدد الاستراتيجية وتحدد أسلوب الاستخدام.

3. البحث ألارتباطي أو البحث بدراسة الحالة: ماذا نختار؟

الاختيار بين البحث الكمي (إما مع التصميم شبه التجريبي أو عن طريق المسح التلازمي بمصفوفة الارتباط) أو دراسة حالة (البحوث النوعية) يجب أن يتم على أساس معايير محددة. المعايير الرئيسية الأربعة التالية تسمح للباحث بإنشاء أفضل اختيار.

i. طبيعة البيانات
ii. طبيعة الفرضية
iii. طبيعة المتغير التابع
iv. طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة

1.3 طبيعة البيانات :

عندما تكون لدى الباحث بيانات كمية (البيانات الرقمية على وجه الخصوص)، يكون هذا مثاليا لاستخدام استراتيجية بحث ارتباطي مع استخدام أداة التحليل الإحصائي؛ على العكس من ذلك، إذا كانت البيانات ليست كمية، سوف يكون بدلا من ذلك التفكير في إجراء دراسة حالة.

2.3 طبيعة الفرضية:

عندما تتوقع الفرضية الاختلاف في مستوى المتغير التابع، هذا تبعا لتغيير في مستوى واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، فإنه يجب استدعاء الاستراتيجية الارتباطية والتحليل الإحصائي . إذا لم يتم التعبير عن الفرضية من حيث التباين في مستويات المتغيرات؛ ربما من الأفضل اختيار استراتيجية بحث من خلال دراسة حالة.

3.3 طبيعة المتغير التابع:

عندما يكون متغير تابع واحد أو أكثر لا علاقة لبعضها البعض، فإنها يمكن دراسة متغيرا واحدا تلو الآخر، سنختار دراسة الارتباط مع التحليل الإحصائي. ومع ذلك، إذا كان هناك العديد من المتغيرات التابعة مترابطة، استراتيجية دراسة الحالة قد تكون أكثر ملاءمة. كل هذا يتوقف على شدة الترابط المفترضة بين المتغيرات التبع.

4.3 طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة:

دراسة الارتباط واستخدام الأدوات الإحصائية يحدث لما تكون المتغيرات التفسيرية أو المستقلة قليلة. المشكلة هي أن دراسة ظاهرة معقدة تحتوي على العديد من المتغيرات المستقلة، وخصوصا عدد كبير من المتغيرات الضابطة أو التحكمية، هذا لا يعني أن التحليلات الإحصائية ليست مناسبة لدراسة الظواهر المعقدة، ولكن الباحث الذي يريد استخدام أدوات التحليل الإحصائي أو علاج مشكلة معقدة يجب أن يسعى لتقسيم هذه المشكلة لتبسيطها.

بدلا من إبقاء المشكلة معقدة ككل، أحيانا من الأفضل الحفاظ على أجزاء فقط من المشكلة وتحديد أسئلة البحث عن طريق التحليل الإحصائي. مثال على مشكلة بسيطة هو اختبار فقط الفرضية القائلة بأن نظام القائمة يؤثر إيجابا على تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية دون أخذ الكثير من القلق للعديد من التفسيرات الأخرى لمتغيرات تمثيل المرأة.

4. صلاحية الإثبات

لا توجد قاعدة محددة أو وصفة سحرية لتحديد الاستراتيجية الواجب اعتمادها في كل حالة من الحالات؛ الأمر هو قضية تحكيم و معرفة بمسألة موضوع البحث. وإنما هو خيار يعتمد على الكيفية التي تم بها صياغة الاشكالية، وطبيعة العلاقة المفترضة واختيار المتغيرات والمؤشرات المستخدمة وبالتالي طبيعة وإمكانية الحصول على المعلومات اللازمة لتفسير الظاهرة.

بشكل عام، تقييم نوعية استراتيجية البحوث يتم **بقدرة مواجهة الفرضية مع الحقائق**. يكون هذا التقييم على أساس صحة معيار أدلة صلاحية الإثبات ؛ هناك جانبان، متناقضان في بعض الأحيان، هما معيار أدلة صلاحية الإثبات في مجال البحوث.

1.4 صلاحية الإثبات الداخلية

صلاحية الإثبات الداخلية لمشروع البحث هي التوكيد الأكثر أو الأقل لتجربة أن تعكس ما حدث بالفعل في هذه التجربة. في سياق التجربة، قضية صلاحية الإثبات الداخلية تتلخص في ما إذا كانت المعالجة التجريبية تعكس صورة حقيقية واضحة للظاهرة العلمية محل الدراسة؛ وبعبارة أخرى، هو أن صلاحية الإثبات الداخلية تتطلب فيما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات الملحوظة هي في الحقيقة نتيجة المعالجة الحقيقية أو أنها ملوثة من قبل متغيرات أخرى لم يتم السيطرة عليها أثناء التجربة.

مثال:

على سبيل المثال، في صحة صلاحية الإثبات الداخلية للتجربة التي تجري في وقت قد تكون مهددة من قبل مجموعة متنوعة من العوامل، مثل التاريخ وأحداث غير متوقعة التي تحدث بين اثنين من التدابير، النضج، (على سبيل المثال زيادة التعب لمواضيع البحث خلال التجربة) أو وفيات (في هذه الحالة اختفاء موضوعات الاختبار، إلخ).

نهاية المثال.

التفاعل بين الباحث وموضوع الدراسة ''الاشخاص'' (تأثير الاختبار) هو تهديد آخر للصحة صلاحية الإثبات الداخلية معروف من قبل الباحثين.

مثال:

على سبيل المثال، في اختبار تجريبي للتحقق من تأثير عمليات التفتيش الميكانيكية في حوادث الطرق، صحة صلاحية الإثبات الداخلية تكون مهددة من حقيقة أن الاختبار ليس أعمى (وهذا يعني أن موضوعات المجموعة التجريبية تم اختيارهم بعلمهم، وهذا يمكن أن يؤثر على سلوك قيادة سيارتهم أثناء الاختبار).

نهاية المثال.

2.4 صلاحية الإثبات الخارجية

صلاحية الإثبات الخارجية هي التوكيد الأكثر أو الأقل الذي يمكن للباحث من تعميم نتائج البحوث إلى مجتمعات أخرى أو حالات أخرى. تعبير آخر عن صحة صلاحية الإثبات الخارجية هو القدرة على تعميم نتائج البحث. التهديد الرئيسي للصحة صلاحية الإثبات الخارجية يأتي من التأثير بين وضع الاختبار والتحفيزات التجريبية.

مثال:

على سبيل المثال، في اختبار أين نعرض موضوعات "أشخاص" للمنبهات (إشهاريات تلفزيونية قبل الانتخابات) لمعرفة ما إذا كان هذا يغير قرار انتخابهم ؛ الباحث ليس على يقين تام أن نفس الحوافز لها نفس التأثير في موضع آخر أو بلد آخر؛ ومن المحتمل أن يكون الحافز في التجربة هو أكثر فعالية مما هو عليه في الحياة اليومية لأنه يتم إعداد موضوعات التجربة بشكل مصطنع. على سبيل المثال، إذا نفس التحفيز أجريناه في كندا نجريه تماما في حملة انتخابية في الجزائر، هل يعطي نفس النتائج؟

نهاية المثال.

مثال:

وبالعودة إلى مثالنا الذي يربط فرضية نظام التصويت في تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، لنفترض أننا نريد اختبار هذه الفرضية عن طريق المسح أي باستعمال استبيان، وخصوصا بدراسة ارتباطية مع متغيرين اثنين فقط (مستوى تمثيل المرأة ونظام التصويت)، ولكن مع العديد من الملاحظات (وهذا يعني عدد كثير من البرلمانات المنتخبة).

وميزة هذه الاستراتيجية البحثية هي أن لدينا فقط العدد الكثير من الملاحظات، وهو ما يعني أن بحثنا سوف يكون شاملا بما فيه الكفاية لأعداد متنوعة من الحالات التي تتم دراستها بحيث لا تهدد صحة صلاحية الإثبات الخارجية. ومع ذلك، يواجه هذا الاختبار التلازمي الذي يتم " بمصفوفة الارتباط " مشكلة صحة صلاحية الإثبات الداخلية منذ اعلان نتائج الاختبار و قد تكون هذه النتائج (ملوثة أو مشوهة بمتغيرات غير معتبرة في معادلة البحث)؛ لمعالجة هذه المشكلة، سيكون من الضروري دمج متغيرات إضافية في تصميم البحث (الإطار العملي).

ولكن البيانات أو بالأحرى المعطيات لهذه المتغيرات الأخرى قد يكون من الصعب جمعها من ميدان البحث. سوف لا يكون لدينا بالتأكيد الوقت أو الموارد اللازمة لجمع البيانات من هذه المتغيرات على كافة الملاحظات التي بحوزة الباحث في هذا الموضوع؛ على العكس من ذلك، قد يختار الباحث لتحليل مفصل تأثير النظام الانتخابي على تمثيل المرأة في عدد من البرلمانات أو حتى في برلمان واحد منتخب في بحث يأخذ دراسة حالة واحدة.

على عكس البحث شبه التجريبي أو البحث التلازمي الارتباطي الذي يعتمد على عدد كبير من الملاحظات؛ بحث دراسة الحالة يستند على بعض الملاحظات فقط (ربما حالة واحدة فقط). هذه الاخيرة سيكون لها أثر متواضع بالطبع من حيث القدرة على تعميم نتائج الدراسة؛ ومع ذلك، ستسمح لنا هذه الاستراتيجية بتغطية موضوع البحث بعمق من خلال تحليل عدد كبير من المتغيرات، لا سيما المتغيرات التي تطرح للباحث مشكلة جمع البيانات في حالة الدراسة الارتباطية. علميا، الاستفادة من استراتيجية دراسة الحالة هو أن نتائجها هي أقل تهديدا لقضية صلاحية الإثبات الداخلية.

نهاية المثال.

نستشف في مثالنا هذا أن صلاحية الإثبات الداخلية و صلاحية الإثبات الخارجية هما في علاقة عكسية ؛ في القاعدة العامة، لا نطمح أن نضاعف في نفس الوقت صلاحية الإثبات الداخلية و صلاحية الإثبات الخارجية و هذا باستعمالنا استراتيجية بحث واحدة. الافضل يقتضي دمج استراتيجية دراسة الحالة (دراسة نوعية) مع دراسة ارتباطية (دراسة كمية)؛ سنستفيد إذن على المستويين، سنضاعف إذن على مستوى صلاحية الإثبات الداخلية و على مستوى صلاحية الإثبات الخارجية.

5. أمثلة توضيحية

1.5 المثال التوضيحي الأول

تحليل اختيار استراتيجية التحقق من الفرضية

العنوان: العلاقة بين النظام الانتخابي وتمثيل المرأة في البرلمان

لنفترض أنه تمت صياغة الفرضية على أن نظام القائمة في الانتخابات يسهل تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية؛ الحجة النظرية لفرضيتنا هي أن النظام النسبي للتمثيل بالقائمة يسمح للأحزاب الصغيرة بانتخاب مترشحين أكثر، بما في ذلك الأحزاب الصغيرة التي وضعت النساء المرشحات على رأس القائمة. وعلاوة على ذلك، المنافسة من الأحزاب الصغيرة تشجع الاحزاب الكبرى لجذب الناخبات عن طريق وضعهن أيضا في صدر القائمة (المترشحات و المترشحون الذين يتصدرون القائمة يكونون الأوفر حضا لانتخابهم).

في مثالنا على العلاقة بين النظام الانتخابي وتمثيل المرأة، فمن الواضح أننا لا نستطيع استخدام الاستراتيجية التجريبية نظرا لعدم التمكن من التحكم في لا في المتغير التابع (تمثيل المرأة) و لا فالمتغير المستقل (وضعية الاقتراع).

استراتيجية 1:

ويمكن، في صدد هذا السؤال، استخدام الاستراتيجية التجريبية العفوية عن طريق المحاكاة.

فإنه سيتم تحديد عدد من الحالات التي تمثل بأكبر قدر من الأمانة نظام الاحزاب والمؤسسات البرلمانية لبلدان متماثلة اجتماعيا وثقافيا.

فإنه سيتم بناء نموذج لمحاكاة الكمبيوتر والذي يمكن من استنساخ، وفقا لشروط بيانات محددة العلاقات المختلفة من أجل مراقبة تأثير التغيير في النظام الانتخابي على تمثيل النساء والتوصل إلى استنتاجات بشأن التحقق من فرضيتنا.

استراتيجية 2:

اختبار المقارنة الزمني

استراتيجية المقارنة الزمني يدل أن بعض الدول قد اعتمدت مؤخرا نظام القائمة و من ثمة النظر في التغييرات في مستوى تمثيل المرأة في برلمانات هذه الدول خلال السنوات الثلاثين الماضية. ويعقب ذلك

الاختبار الزمني لتحديد (قبل وبعد) لمعرفة ما اذا كان هناك زيادة في تمثيل المرأة فيما بعد، و ذلك فقط بعد تبني نظام القائمة في الانتخابات.

استراتيجية 3:

استراتيجية أخرى للمقارنة بين عينة كبيرة في نفس الوقت لاختبار فرضية التي مفادها أن تمثيل المرأة يكون أعلى في الدول التي لديها نظام الانتخاب بالقائمة.

استراتيجية 4:

المقارنة بين مجموعات متعددة

دراسة الحالة هي أيضا استراتيجية بحثية ممكنة للتحقق من معقولية التفسير النظري الذي يشجع نظام القائمة النسبية لوضع مرشحين على رأس القائمة؛ ووفقا للمعلومات المتوفرة، فإنه سيتم الاختيار بين تحليل دراسة حالة واحدة أو عدة حالات. على سبيل المثال، يمكن للمرء أن يختار البلد الذي غير مؤخرا نظامه الانتخابي (فرنسا ونيوزيلندا على سبيل المثال) ثم يتم إجراء دراسة معمقة للآثار المترتبة على تغير نضام التصويت (استراتيجية الأحزاب السياسية و السلوك الانتخابي) و ينظر بعد ذلك في تأثيره على تمثيل المرأة.
نهاية المثال.

2.5 المثال التوضيحي الثاني

تحليل اختيار استراتيجية التحقق من الفرضية

العنوان:

أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** على الأداء، في محيط أعمال مفتوح و صعب: حالة الجزائر

تذكير بالموضوع:

أثر محيط الأعمال المفتوح و الصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** متميز، في هذه السنوات الأخيرة، بتسارع تغير محيط الأعمال للمؤسسة الاقتصادية. هذه الحقيقة المعاشة بينت عدم قدرة هذا القطاع من المؤسسات في الدول النامية من أن يتطور و يغزوا أسواق خارجية جديدة.

ففي عالم أعمال في تغير دائم، (م. ص. م.) مازالت تتلقى الآثار المدمرة للعولمة الاقتصادية و آثار محيط اعمال مفتوح و صعب. هذه المؤسسات معرضة لمنافسة شديدة و صعبة، خاصة في الدول النامية؛ مناخ الأعمال هذا يفرض الأخذ بالحسبان تطوير (م. ص. م.) و إدراجها في سياق التنافسية على كل المستويات المحلي و الوطني و الإقليمي و الدولي.

التذكير بالفرضيات:

لقد تم اعداد الفرضيات في الفصل السابق بصورة تفصيلية؛ في المجمل سبع فرضيات تم استخلاصها من ثلاث اسئلة فرعية أو بالأحرى أسئلة خاصة؛ هذه الفرضيات المطلوب التحقق منها بعد أن يتم تحويل مفاهيمها إلى متغيرات ثم تحويل هذه المتغيرات إلى مؤشرات أو بنود، تذكيرا إليكم هذه الفرضيات.

ف1: برامج التأهيل تحسن من أداء المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

ف2: المؤسسات المؤهلة هي أكثر أداء من غيرها من المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية

ف3: برامج التأهيل ممثلة في متغيرات الموارد المادية و غير المادية لها أثر إيجابي على أداء المؤسسات الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

ف4: سخاء أو ثراء محيط الأعمال له أثر معدل إيجابي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

ف5: الديناميكية (عدم الاستقرار) محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

ف6: التنافسية في محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

ف7: تعقد محيط الأعمال له أثر معدل سلبي على العلاقة بين متغيرات برنامج تأهيل المؤسسات و متغيرات الأداء: حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

في هذا المتال سنقوم بتحليل عن اختيار استراتيجية التحقق من الفرضيات و ذلك عن طريق القيام بتركيب لكل المفاهيم التي تم التعرض لها في هذا الفصل، أولا سنبدأ بعرض احتمالية الاستراتيجيات الست و امكانية تطبيقهن على موضوع بحثنا.

7. استراتيجية البحث و التطوير
8. استراتيجية المحاكاة
9. استراتيجية البحث التجريبي
10. استراتيجية البحث التجريبي العفوي أو شبه التحقق التجريبي
11. استراتيجية المسح الكمي (أو الارتباطي)

12.استراتيجية دراسة الحالة

هذه الاستراتيجيات نحاول مناقشتها بالعوامل الاربع التالية:

1. طبيعة البيانات
2. طبيعة الفرضية
3. طبيعة المتغير التابع
4. طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة

و يتم ذلك ادماجها بصلاحية الاثبات الداخلية و الخارجية.

استراتيجية 1:

نذكر أن هذه الدراسة تتناول موضوع يخص ميدان الاقتصاد في مجال التسيير في حقل المقاولتية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. في هذا البحث وحدة التحليل هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** الجزائرية.

طبيعة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **(م. ص. م.)** الجزائرية تخص الاستثمار في الموارد المادية و غير المادية، و قد سبق عرضها في الفصل السابق ونبحث عن أثر هذه الاستثمارات على الأداء في محيط أعمال صعب و مفتوح. في هذا الاختبار الباحث لا يتحكم لا في المتغيرات المستقلة (الاستثمار في الموارد المادية و غير المادية) ولا في المتغير التابع (الاداء)؛ استراتيجية البحث و التطوير، أو استراتيجية المحاكاة أو استراتيجية البحث التجريبي لا يمكن تطبيقهن في هذا النوع من البحوث؛ ففي هذا النوع من الاستراتيجيات يتم التحكم في المتغير المستقل و المتغير التابع أو على الأقل المتغير المستقل؛ أما في موضوع بحثنا فالباحث لا يتحكم لا في المتغير المستقل و لا في المتغير التابع ولافيهما للاثنين.

استراتيجية 2:

استراتيجية دراسة الحالة

دراسة الحالة هي في حد ذاتها مقترحة بشدة في هذا النوع من البحوث، لكن سنناقش امكانية تطبيقها بطريقة علمية منهجية.

أولا: الباحث قام ابتدائيا بدراسة استكشافية للعديد من الحالات **(م. ص. م.)** سمحت له بالتعرف بعمق عن موضوع وميدان البحث؛ حيث قام بدراسة ميدانية لخمس **(م. ص. م.)** في الجزائر؛ هذه الدراسة مكنت له التعرف بعمق عن اشكالية البحث و استكشاف ميدان البحث ووضع النموذج النظري المطور على المحك. فحقيقة المتغيرات التي جرى التأكد من جدواها كانت عديدة وغير مترابطة، سواء كانت المتغيرات المستقلة فيما بينها أو التابعة فيما بينها.

ثانيا: موضوع تطوير **(م. ص. م.)** وتأهيلها لتصبح أكثر تنافسية و أكثر أداء تم التطرق إليه بالدراسة كثيرا سواء في الدول المتقدمة أو الناشئة أو حتى النامية، و لهذا وفرة الدراسات سمحت لنا بتمحيص الاطار و النموذج النظري.

ثالثا: استراتيجية دراسة الحالة لا يمكن تعميمها على عينة كبيرة أو على المجتمع، و لهذا هذه الاستراتيجية هي مستبعدة أن نتبناها في موضوع بحثنا هذا.

في هذا البحث، نريد أن نخرج، بالإضافة الى المساهمة العلمية، الى مجموعة من المقترحات و توصيات من شأنها ان تساهم في تطوير و عصرنة **(م. ص. م.)** بالجزائر.

استراتيجية 3:

13. استراتيجية البحث التجريبي العفوي أو شبه التحقق التجريبي
14. استراتيجية المسح الكمي (أو الارتباطي)

6.الملخص

1) استراتيجية التحقق هي وسيلة لاستعمال الموارد الازمة لتطبيق بفعالية ممكنة الاطار العملي.

2) الاستراتيجية التجريبية تتطلب من الباحث استعمال في نفس الوقت التلاعب بالمتغير المستقل و المتغير التابع؛ تعتبر الاستراتيجية الاقل استعمالا في العلوم الانسانية بصفة عامة.

3) الاستراتيجية الشبه تجريبية تتطلب من الباحث أن يتلاعب فقط بالمتغيرات المستقلة؛ المحاكاة بالكمبيوتر تعتبر مثال حي على هذا النوع من الاستراتيجية.

4) المسح يعتبر واحد من الاستراتيجيات الاكثر استعمالا في العلوم الانسانية؛ لا يسمح بالتلاعب أو إحداث التغاير في أي واحد من متغيرات الدراسة.

5) دراسة الحالة هي الاكثر شيوعا في العلوم الانسانية بصفة عامة؛ لا تسمح بإحداث التغاير في متغيرات الدراسة و لا تسمح بتعميم النتائج، لكنها تسمح بدراسة الظاهرة العلمية بعمق كبير.

6) لا يوجد تصنيف ترتيبي بين الاستراتيجيات، طبيعة اشكالية البحث هي التي تحدد الاستراتيجية الامثل و التي لها علاقة مهمة بموضوع البحث.

7) الباحث لا ينبغي له فقط تبرير استراتيجية البحث، لكن التحديد بدقة و تبرير محددات الدراسة.

كيف يتم اختيار استراتيجية التحقق من الفرضيات

1) التأكد من الفهم الجيد من العلاقة الموضوعة في فرضية البحث.

2) التفكير الجيد في الطريقة الكلية المؤدية إلى التحقق من الفرضية؛ هنا يجب على الباحث ان يلم بالمحددات الكبرى للتحقق من الفرضية.

3) تحديد الاستراتيجية المختارة ثم تبيان كيفية الوصول إلى صلاحية الإثبات الداخلية و صلاحية الإثبات الخارجية.

4) تبرير اختيار استراتيجية التي تعتمد على العوامل التالية: الدراسات السابقة، والمعلومات المتوفرة حول موضوع دراسة، طبيعة الفرضية وطبيعة وعدد من المتغيرات.

المراجع

المرجع الرئيسي:

- Mace Gordon et François Pétry. (2000). Guide d'élaboration d'un projet de recherche, 2e édition. Les Presse de l'Université Laval, Québec, Canada.

المراجع الثانوية:

- Contandriopoulos, André-Pierre et al. (1990). Savoir préparer une recherche. La définir, la structurer, la financer, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, p. 33-53.
- Gauthier, Benoît. (1997). La structure de la preuve dans Benoit Gauthier (sous la direction de), Recherche sociale. De la problématique à la collecte des données, 3e éd. revue et augmentée, Québec, Presses de l'Université du Québec, p. 127-158.
- Mucchielli, Alex. (1996). Dictionnaire des méthodes qualitatives en sciences humaines et sociales, Paris, Armand Colin, p. 77-80.
- Yin, Robert K. (1989). Case Study Research: Design and Methods, Newbury Park, Sage Publications, 166 p.